دلالة مصطلح مقارب الحديث عند المحدثين دراسة تأصيلية

د. أبكر بن محمد بن عيسى

أستاذ الحديث وعلومه، في قسم الشريعة والقانون، معهد الإتقان العالي الجامعي
محاضر ومدير للمعهد
وأستاذ متعاون مع جامعة الملك فيصل بتشاد، مدينة أنجمينا، جمهورية تشاد
الإيميل: gourany80@gmail.com

ملخص البحث:
وقد عنونت لهذه الدراسة ب"دلالة مصطلح مقارب الحديث عند المحدثين دراسة تحليلية"، وهي تهدف إلى بيان الدلالة العلمية لهذا المصطلح عند المحدثين بدءً من القرن الثاني الهجري إلى القرن الخامس عشر الهجري، مع بيان دلالته اللغوية ومذاهب الأئمة في معناه الدقيق، وحالات إطلاقهم مع بعض تطبيقاته، وبينت أن المرتبة الدقيقة للمصطلح عند المحققين من أئمة الحديث هي المرتبة الرابعة والأخيرة من مراتب التوثيق، مع أن بعض الأئمة أطلقه على من كان ضعفه شديدا وذلك نادر قليل جدا، وقد أطلقه بعض الأئمة على رجال ممن أخرج لهم أصحاب الكتب الستة، وذكرت أن هذا المصطلح استخدم كثيرا في الرواة بمختلف ألفاظه وعباراته خلافا لمن زعم أنه استعمل قليلا، وأن كل الإطلاقات يفهم منها التوثيق عند المتقدمين، وقد يكون حال من أطلق عليه يخالف ذلك في بعض الأحيان، ولكن الإطلاق في الأساس للتوثيق مع ذكر المخالفين للجمهور من المتأخرين الذين ذهبوا عكس المذهب السائد عند المتقدمين في دلالة المصطلح.

الكلمات المفتاحية: لفظ، مقارب، مذاهب، أطلقوا، حالات.

The Significance of the Term "Approximation of Hadith" Among Hadith Scholars: A Foundational Study

Dr. Abkar bin Mohammad bin Issa
Professor of Hadith and its Sciences, Department of Sharia and Law,
Higher Institute of Applied Sciences
Lecturer and Director of the Institute
Adjunct Professor at King Faisal University in N'Djamena, Chad
Email: gourany80@gmail.com

Abstract :
This study is titled "The Significance of the Term 'Approximation of Hadith' Among Hadith Scholars: An Analytical Study." It aims to clarify the scientific significance of this term among hadith scholars from the second century AH to the fifteenth century AH, along with its linguistic meaning, the schools of thought of the imams regarding its precise meaning, and the instances in which they used it, along with some of its applications. It also clarifies that the precise rank of the term among the hadith scholars is the fourth and final rank of authentication, although some imams applied it to those who His weakness was severe, and this is very rare. Some imams applied this term to men from whom the compilers of the six canonical hadith collections included narrations. I mentioned that this term was frequently used for narrators in its various forms and expressions, contrary to those who claimed it was rarely used. All such applications imply authentication among the early scholars, even though the actual condition of the person to whom it was applied may sometimes contradict this. However, the application in the The basis for documentation includes mentioning later scholars who disagreed with the prevailing view among earlier scholars regarding the meaning of the term.

Keywords: term, similar, schools of thought, used, cases.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة البحث:

الحمد لله وحدة والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه ومن والاه أما بعد: فإن من أشرف العلوم بعد كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، العلوم التي يقوم عليها التصحيح والتضعيف لآثار رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحبه الكرام والأتباع لهم بإحسان، فإن أئمة الحديث قد عنوا بالسنة حفظا وفهما وشرحا وتصحيحا وتضعيفا وتقعيدا وتمحيصا، فمعرفة اصطلاحاتهم وقواعدهم وتصرفاتهم فيما يصححون به حديث رسول الله أو يضعفونه من المهم بمكان، ومن هذا المنطلق تقدمت بدراسة هذا المصطلح من مصطلحات أئمة الحديث في حكمهم على الرواة حتى نقف على المرتبة الدقية له، وهذا من الأمنيات التي تمنى القيام بها حافظ المشرقين وإمام المغربين الحافظ ابن حجر رحمه الله مما يدل على أهمية مثل هذه الدراسات التحريرية لمصطلحات الأئمة الفحول في أحكامهم على الرواة.

أهمية البحث: قال الحافظ أبو الخير السخاوي- رحمه الله- عند كلامه على مراتب التعديل: فمن نظر في كتب الرجال ككتاب ابن أبي حاتم المذكور- يعني الجرح والتعديل-، والكامل لابن عدي، والتهذيب وغيرها ظفر بألفاظ كثيرة. ولو اعتنى بارع بتتبعها، ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغة واصطلاحا، لكان حسنا، وكان شيخنا- الحافظ ابن حجر- يلهج بذكر ذلك فما تيسر، والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصد بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلى ذلك[١].

منهج البحث: انتهجت في كتابة هذه الدراسة المنهج الاستقرائي والتحليلي، والنقدي، لجمع المعلومات من مصادرها المختلفة وتحليلها ونقدها أحيانا في بعض المواقف.

هيكل البحث: يشتمل هذا البحث على أربعة مباحث ومطالب وخاتمة فيها ذكر أبرز النتائج والتوصيات.

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث للحافظ السخاوي(٢/٢٧٦-٢٧٨).

المبحث الأول: تعريف لفظ مقارب الحديث وضبطه:

المطلب الأول: تعريفه لغة واصطلاحا:

تعريفه لغة: تقول قاربته في البيع مقاربة، والتقارب ضد التباعد، وفي الحديث يتقارب الزمان، إذا تقارب الزمان[١].

واصطلاحا: مقارب الحديث بالكسر(مقارِب) اسم فاعل: معناه أن حديثه مقارِبٌ لحديث غيره من الثقات. وبالفتح (مقارَبٌ) اسم مفعول: أي حديثه يقاربه حديث غيره[٢].

قال العلامة أبو بكر ابن العربي المالكي في ضبط هذه الكلمة: قول البخاري (مقارب الحديث)، يروى بفتح الراء وكسرها، وبفتحها قرأته، فمن فتح أراد أن غيره يقاربه في الحفظ، ومن كسر أراد أنه يقارب غيره. فهو في الأول مفعول، وفي الثاني فاعل، والمعنى واحد[٣].

المطلب الثاني: ضبط اللفظ وآراء العلماء فيه:

قال الجوهري في "الصحاح": شيء مقارب-بكسر الراء-: أي وسط بين الجيد والرديء، ولا تقل مقَارَب يعني: بفتح - الراء- وكذلك إذا كان رخيصا[٥].

ونقل البُلْقَيْني -على وزن غرنين- عن ثعلب: تقول هذا تبر مقارب، أي رديء. فليس مدحا. ثم قال البلقيني فائدة: مقارب الحديث بكسر الراء، من ألفاظ التعديل، وسوى البطليوسي - وهو عبد الله بن محمد السيد البطليوسي الأندلسي المتوفى سنة (٥٢١)-. بين الفتح والكسر. قال: وفيه نظر، فالفتح تجريح، ثم ذكر كلام ثعلب السابق[٦].

وقال الفارابي: ومما كسرت عينه ثم ذكر تحتها يقال: شيء مقارِبٌ أي: وسط[٧].

وهذه حجة لغوية قوية عند المحدثين الذين عدوها من ألفاظ التعديل خلافا لمن جعلها من ألفاظ التجريح قولا واحدا. وقد قال العلامة السخاوي -رحمه الله- في أثناء كلامه على مراتب التعديل: ومنها ما يعتبر في المتابعات والشواهد مثل:(مقارب) أي: الحديث من القرب ضد البعد، وهو بكسر الراء، كما ضبط في الأصول الصحيحة من كتاب ابن الصلاح المسموعة عليه، وكذا ضبطها النووي في مختصريه- الإرشاد، والتقريب-، وابن الجوزي، ومعناه أن

---

(١) لسان العرب لابن منظور (٣٥٦٨/٥).

(٢) فتح المغيث للسخاوي(٢٨٣/٢).

(٣) عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي لأبي بكر ابن العربي المالكي(١٦/١).

(٥) الصحاح للجوهري (٢١٩/٢).

(٦) محاسن الاصطلاح للبلقيني بحاشية مقدمة ابن الصلاح، بتحقيق عائشة بنت الشاطئ، ص (٣١٠).

(٧) ديوان الأدب لأبي إبراهيم الفارابي(٣٢٠/١).

حديثه مقارب حديث غيره من الثقات. وبفتح الراء، أي: حديثه يقاربه حديث غيره، فهو على المعتمد - بالكسر والفتح- وسط لا ينتهي إلى درجة السقوط ولا الجلالة، وهو نوع مدح(١).

وممن ضبطها بالوجهين: ابن العربي -المالكي-، وابن دحية، والبطليوسي، وابن رُشَيْدٍ في رحلته، قال: ومعناها يقارب الناس في حديثه، ويقاربونه، أي ليس حديثه بشاذ ولا منكر(٢).

ومما يدلك على أن مرادهم بهذا اللفظ هذا المعنى ما قاله الترمذي في "جامعه": وقد جرى ذكر إسماعيل بن رافع - ابن عويمر الأنصاري المدني- فقال: ضعفه بعض أهل الحديث، وسمعت محمدا يعني البخاري يقول: هو ثقة مقارب الحديث. وقال في عبد الرحمن الإفريقي: ضعيف عند أهل الحديث. ورأيت البخاري يقوي أمره ويقول: هو مقارب الحديث. فانظر إلى قول الترمذي: إن قوله: مقارب الحديث تقوية لأمره، وتفهمه فإنه من المهم الذي أوضحناه(٣).

وأقوى من هذا كله ما قاله البخاري في معن بن عيسى: هو مقارب الحديث عن خالد بن أبي بكر (٤).

وهو متفق على جلالته من رجال الجماعة، ومثل هذا هل يقال من باب التجريح كلا؛ ومن هنا يلوح لك أن المحدثين عندما يطلقون هذه العبارة يريدون بها التوثيق لا التجريح، خلافا للبُلقَيني وغيره ممن جعلها للتجريح كما سيأتي بيانه.

وفي الغالب نجد أنهم يطلقونها على من لم يبلغ مراتب الضبط والإتقان ذروتها؛ كما قال الإمام أحمد في صالح مولى التوأمة: عند ما سأله عنه أبو داود قال قلت: هو مقارب الحديث؟ قال: أما أنا فأحتمله، وأروي عنه، وأما أن يقوم موضع المجد، فلا(٥).

قال الحافظ السيوطي- رحمه الله- (قولهم مقارب الحديث): قال العراقي: ضبط في الأصول الصحيحة بكسر الراء، وقيل إن ابن السيد -البطليوسي- حكى فيه الفتح والكسر، وأن الكسر من ألفاظ التعديل، والفتح من ألفاظ التجريح. قال- أي العراقي-: وليس ذلك بصحيح، بل الفتح، والكسر معروفان، حكاهما ابن العربي في شرح الترمذي، وهما على كل حال من ألفاظ التعديل. وممن ذكر ذلك الذهبي قال: وكأن قائل ذلك فهم من فتح الراء، أن الشيء المقارب هو الرديء، وهذا من كلام العوام، وليس معروفا في اللغة، وإنما هو على الوجهين(٦)، من قوله

---

(١) فتح المغيث للسخاوي(٢/٢٨٣- ٢٨٤).

(٢) وليس هذا على إطلاقه، وقد وجدنا بعض وسم بهذا وهو متهم بالكذب.

(٣) فتح المغيث للسخاوي(٢/٢٨٣- ٢٨٤).

(٤) علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي، ص(٢٨٧).

(٥) سؤالات أبي داود للإمام أحمد، ص(٢٠٨-٢٠٩).

(٦) تدريب الراوي للسيوطي(١/٤١١- ٤١٢).

وانظر مقدمة تحفة الأحوذي للمباركوري(١/٣٩٦- ٣٩٧).

ﷺ: **"سددوا وقاربوا"**[١]. فمن كسر قال: إن معناه: حديثه مقارب حديث غيره. ومن فتح قال: معناه إن حديثه يقاربه حديث غيره. ومادة فاعل تقتضي المشاركة[٢].

وممن حكى هذا المذهب عن المحدثين مرتضى الزبيدي: حيث ذكر لفظة: "مقارب" وقال يقال: رجل مقارِبٌ، ومتاع مقارِبٌ، "أو" أنه: "دين مقارِبٌ، بالكسر، ومتاع مقارَبٌ، بالفتح"، ومعناه ليس بنفيس. قال: قال شيخنا- يعني فيروز آبادي صاحب القاموس-: ومنه أخذ المحدثون في أبواب التعديل والتجريح: فلان مقارب الحديث، فإنهم ضبطوه بكسر الراء وفتحها، كما نقله القاضي أبو بكر ابن العربي في شرح الترمذي، وذكره شراح ألفية العراقي وغيرهم[٣].

ولكن الملاحظ في استعمال جماهير النقاد من المحدثين عدم التفريق بين الفتح والكسر، واعتباره من ألفاظ التعديل كيفما ضبط.

وقال العلامة بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي المتوفى سنة(٧٩٤)-رحمه الله-: في ضبطه وقد نقل عن أبي بكر ابن العربي وابن دحية أنهما جوزا فيه كسر الراء وفتحها يقال: "فلان مقارب" بكسر الراء أي: أنه يقارب غيره في الحفظ، و"مقارب" بالفتح أي: أن غيره يقاربه فهو وسط لا ينتهي إلى درجة السقوط ولا الجلالة، وكلام الجوهري في الصحاح يقتضي الكسر، قال ابن دحية: يقال شيء مقارب بكسر الراء قاله ابن الأعرابي[٤].

وقال محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي:(قوله وهو مقارب الحديث) اختلفوا في أنه توثيق للراوي أم تضعيفه، وأما في اللغة فلا يدل اللفظ على التليين، فإن معناه أنه متوسط، ولكنه لفظ التوثيق، كما جاء في الترمذي في مواضع: أنه ثقة ومقارب الحديث، منها ما جاء في إسماعيل بن رافع ثقة وقوي ومقارب الحديث[٥].

وقال بعض المعاصرين: وأنا أستبعد بعض الشيء أن يكون المتقدمون من نقاد الحديث استعملوا هذه العبارة بفتح الراء، على إرادة أن أحاديث الثقات تقارب حديثه، فهذا غريب؛ لأن أحاديث الثقات هي الأصل في النقد والمقياس والميزان، وهي الشيء المعلوم حكمه ومنزلته، وحديث ذلك الراوي هو الفرع المقيسُ والشيء الذي يوزن بأحاديث الثقات ويحكم عليه بقربه

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل(١٨٤/٤)، برقم: (٦٣٦٣).
وصحيح مسلم، كتاب صفات المنافقين، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله بل برحمة الله تعالى (٢١٧١/٤)، برقم: (٢٨١٨).

(٢) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن(١٦٩/٢- ١٧٠).
وتدريب الراوي للسيوطي(٤١١/١- ٤١٢).

(٣) تاج العروس في شرح القاموس لمرتضى الزبيدي(١٣/٤).

(٤) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي(٤٣٥/٣- ٤٣٦).

(٥) العرف الشذي شرح سنن الترمذي للكشميري(٢١/١).

منها أو بعده عنها، والأصل أن يقال في وصف شيء قريب من الحق الظاهر المعلوم: (هو قريب من الحق)، ونحو ذلك؛ وليس الأصل أن يقال في مثل ذلك: (الحق قريب منه)، فيكون من باب إحالة المقيس به على المقيس، أو إحالة المعلوم على المجهول(١).

كذا قال!. ولكن مثل هذا معلوم من تصرفات المحدثين، وهو باب واسع في تعديل الرواة وتجريحهم، وهو مقارنة مرويات الراوي بمرويات غيره حتى يعرف موافقتهم له وعدم مخالتهم إياه مخالفة ظاهرة، وحينئذ يكون مقارَبُ الحديث بالفتح، وإذا وجدناه يوافق الثقات ويقاربهم في الضبط والإتقان ولو بالمعنى نقول حينئذ مقارِبُ الحديث بالكسر، وهذا ظاهر من تصرفات النقاد المهرة، والأئمة المدرة. والحق ما ذهب إليه الأئمة المحدثون من جواز ضبط الوجهين معا. ولهذا قال ابن معين: قال لي إسماعيل بن عُلَيَّة يوما: كيف حديثي؟! قلت: أنت مستقيم الحديث. فقال لي: وكيف علمتم ذاك؟! قلت له: عارضنا بها أحاديث الناس، فرأيناها مستقيمة. فقال: الحمد لله، فلم يزل يقول: الحمد لله، ويحمد ربه، حتى دخل دار بشر بن معروف -أو قال: دار البختري-، وأنا معه!!(٢).

انظر إلى قول هذا الإمام الناقد عارضنا بها أحاديث الناس، ومعنى ذلك أنه جعلها أصلا يقيس عليه أحاديث غيره، وأي صعوبة في فهم هذا! وهذا موافق لما قررناه من مذهب فحول المحدثين النقاد في معرفة ضبط الرواة وحفظهم، وموافقة غيرهم لهم فيما يروونه من المرويات.

وخلاصة المبحث: أن المحدثين يضبطون هذا اللفظ بالضبطين معا بفتح الراء وكسرها، وكلا المعنيين صحيح مقصود، فبالفتح قاربه غيره، وبالكسر قارب هو غيره من الرواة الثقات، وفي كلا التفسيرين لا يخرج الراوي من أن يكون محتجا به أو ممن يكتب حديثه ويعتبر به في أغلب الأحوال.

المبحث الثاني: مذاهب المحدثين في دلالة لفظ مقارب الحديث:

ويظهر مما سبق أن للأئمة المحدثين مذاهب في دلالة هذه الكلمة منها:

١- ذهب ابن الصلاح، والنووي، وابن الجوزي، إلى ضبطها بالكسر وهو يفيد التعديل.

٢- ذهب البلقيني إلى ضبطها بالوجهين: وجعل الكسر للتعديل، والفتح للتجريح. وحكى العراقي مثل هذا المذهب عن البطليوسي.

٣- ذهب ابن العربي المالكي، وابن دحية، والبطليوسي، وابن رشيد إلى ضبطها بالوجهين لمعنى واحد وهو التعديل. وهو الذي يظهر من إطلاقات الأئمة الذين أطلقوا هذه العبارة على الرواة في حالة التوثيق والتقوية لأمرهم.

---

(١) لسان المحدثين(معجم مصطلحات المحدثين) لمحمد خلف سلامة(١٥٠/٥).

(٢) سؤالات ابن محرز لابن معين(٣٩/٢).

٤- ذهب بعض المحدثين إلى أنها تفيد التجريح، سواء كان بالفتح أو بالكسر.

وهنا نطرح سؤالا مهما وهو: أي الضبطين أقوى في التوثيق؟ قال العلامة ابن الملقن-رحمه الله-: قول البخاري: وهو مقارب الحديث- يعني: بكسر الراء، وروي بفتحها، وهو محمول عندهم عَلَى مقاربة الصحة. قال: فكلاهما توثيق له لكن (الفتح) أشدّ توثيقًا[١].

ولعل وجه ذلك: أنه إذا كان الناس يقاربونه في حديثه فهذا دليل على قوة ضبطه فيصبح ميزانا يوزن به مرويات غيره من زملائه ممن شاركه في الرواية والسماع، وأما إذا كان هو المقارِب لغيره والسائر على منواله فليس له كبير ميزة يتميز بها عن غيره، إلا أنه إن واقفهم قبل، وإن خالفهم عدل عنه. وهذا فيه دقة نظر من الحافظ ابن الملقن رحمه الله.

المبحث الثالث: الأئمة الذين أطلقوا هذه العبارة على الرواة:

المطلب الأول: من أطلقها على الرواة ابتداء من عنده نفسه:

فأول من أطلق هذه العبارة من باب التوثيق هؤلاء الأئمة الذين أذكرهم في هذا المطلب من حيث الكثرة والقلة، ومن تأمل إطلاقاتهم يجدها كلها موافقة لمنهج المحدثين من أن هذه العبارة يستعملونها لتوثيق الرواة والاحتجاج بهم على تفاوت مراتبهم، فمن هؤلاء:

الإمام محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة(٢٥٦) وهو أكثرهم إطلاقا على الرواة على الإطلاق، ونجده يحتل المرتبة الأولى من حيث كثرة إطلاق هذا اللفظ على الرواة من بين الأئمة المحدثين، وتجد إطلاقاته على الرواة بكثرة في علل الترمذي الكبير، وغيره من المصادر، وقد أطلق هذا المصطلح على واحد وأربعين روايا حسب ما وقفت عليه.

ففي المرتبة الثانية الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المتوفى سنة(٢٤١).

من حيث استعمال هذه العبارة، وتجد استعمالاته لهذه العبارة وإطلاقها على الرواة بكثرة في كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ويطلق عرضا من غير السؤال عن الراوي في الغالب.

والمصدر الثاني الذي نجد فيه هذه العبارة بكثرة عنده هو: كتاب سؤالات الإمام أبي داود عنه ويلاحظ على إطلاقها على الرواة في الأعم الأغلب في حالة السؤال عن الراوي المراد معرفة حاله من تجريح أو تعديل، وقد وقفت على ثماني عشرة راويا أطلق عليهم هذه العبارة، واتحدت كلمته مع كلمة الإمام البخاري في زهير بن محمد حيث أطلق كل واحد منهما على أنه مقارب الحديث.

---

(١) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن(١٧٠/٢).

والإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة المتوفي سنة(١٧٩).

وأما إطلاق الإمام مالك بن أنس هذه العبارة على الرواة للتوثيق فبقلة وندرة، ولذلك أخرته عن الإمامين البخاري وأحمد؛ لأنني رتبت الأئمة في هذا المطلب من حيث كثرة استعمال هذه العبارة على الرواة وقلتها، وقد قال الإمام الشافعي - رحمه الله-: سئل مالك بن أنس عن ابن شبرمة فقال: كان مقاربا[١]. وسئل عن عثمان البتي فقال: كان مقاربا[٢].

وهكذا جاء عنه رحمه الله هذا الإطلاق في هذين الموضعين، وهو عزيز جدا، قلما أطلق لفظ مقارب على الرواة، وإطلاقه على الرواة يدل على أصالة هذا المصطلح وقدم استعماله لدى الأئمة النقاد، ونلاحظ أن قوله مقارب، هو نفس قول الباقين مقارب الحديث، وبعضهم يقول: مقارب، وبعضهم يقول: مقارب الحديث، وهو يعني التوثيق لمن أطلق عليهم هذه العبارة.

والإمام الناقد عبد الرحمن بن مهدي المتوفى سنة(١٩٨).

وهو من الأئمة الذين أطلقوا هذه العبارة على الرواة بندرة شديدة بحيث لا تكاد تظفر له ذلك إلا بلقة متناهية، وقد قال في عثمان بن مقسم البري، أبو سلمة الكندي البصري، أحد الأئمة الأعلام: حديث عثمان البري عن الحجازيين مقارب[٣].

وهذا نادر عنده جدا ولم أظفر له إلا هذا الموضع حسب البحث والتفتيش والتتبع.

وهو يريد من إطلاقه لفظ مقارب التوثيق والاعتبار بحديثه، كما هو مذهب جمهور المحدثين النقاد، ولم يكن يطلق ذلك من باب الذم والقدح.

والإمام الناقد البصير علي بن عبد الله بن جعفر المديني المتوفى سنة(٢٣٤).

وهو من الأئمة الذين أطلقوا هذه العبارة بقلة بالنظر إلى غيره ممن كثر استعما له لها، وقد قال في عبد السلام بن حرب الملائي البصري، ثم الكوفي: وقد كنت استنكرت بعض حديثه حتى نظرت في حديث من يكثر عنه، فإذا هو مقارب عن مغيرة وعن الناس[٤].

وقال في عبد الرحمن بن أبي الزناد:(حديثه بالمدينة مقارب وبالعراق مضطرب)[٥].

وقال يعقوب بن شيبة: قلت لعلي بن المديني في المقارنة بين ابن أبي ذئب وعبد الله بن جعفر المخرمي أيهما أحب إليك؟ قال: ابن أبي ذئب. قال: وسألت عليا عن سماعه من

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٥/١).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٥/١).

(٣) ميزان الاعتدال للحافظ الذهبي(٣/ ٥٧).

(٤) فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر(١٨٧/١٣).

(٥) تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر(٦٢٨/٣- ٦٣٠).

الزهري فقال هو عرض. قلت: وإن كان عرضا كيف هو قال: مقارب[١].

نلاحظ من إطلاقه لفظ المقارب على هؤلاء الرواة أنه يستعمل هذه العبارة في معرض التوثيق للرواة، وهو الموافق لمذهب جمهور المحدثين من الأئمة النقاد، ولكن نجد إطلاقه هذه العبارة على الرواة قليلا بالنظر إلى محله في علم العلل والجرح والتعديل، وبعض من أطلق عليهم هذه العبارة ممن حديثه في درجة حسن صحيح عند الترمذي وغيره، وهذا يقوي ما ذكرناه من أن هذا اللفظ للتوثيق كيفما ضبط.

ومن العجب أن زميله الإمام الحافظ النقاد البصير، إمام الجرح والتعديل مع كثرة ألفاظه في الجرح والتعديل لم أظفر له بموضع واحد لهذا الإطلاق مع كثرة التتبع والبحث، ولعل القصور مني.

والإمام محمد بن يحيى الذهلي الحافظ الكبير المتوفى سنة(٢٥٨) على الصحيح.

وقد قال في محمد بن عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن: حسن الحديث عن الزهري، كثير الرواية مقارب الحديث لم يرو عنه فيما علمت غير سليمان بن بلال، ولولا أن سليمان يحدثه لذهب حديثه[٢].

وقال الحافظ الذهبي -رحمه الله- في ترجمة عبيد الله بن زياد (خ، ت) الرصافي عن الزهري له عنه نسخة. ما روى عنه سوى حفيده حجاج بن أبي منيع يوسف بن عبيد الله. ثم قال: قال الذهلي: هو من رصافة الشام، لا أعلم له راويا غير ابن ابنه الحجاج. أخرج إلي جزءا من أحاديث الزهري فوجدتها صحاحا، فهذا مجهول مقارب الحديث. وقال الدار قطني: هو ثقة. قال الذهبي[٣]: وعلق له البخاري شيئا في الطلاق[٤].

وأما قوله فهذا مجهول؛ فلعله يريد به عدم شهرته شهرة واسعة كالحفاظ الكبار، ولا يمكن أن يكون مراده المجهول الاصطلاحي، الذي يضعف حديثه لجهالة حاله وعدالته بعد معرفة عينه كما هنا. وذلك لأمور:

---

(١) تهذيب الكمال للحافظ أبي الحجاج المزي(٥٤٩/٢٥).

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ الذهبي(٨/٣).

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ الذهبي(٨/٣).

(٤) عن طريق الأوزاعي قال: سألت الزهري أي أزواج النبي صلى الله عليه وسلم استعاذت منه؟ قال: أخبرني عروة عن عائشة رضي الله عنها: أن ابنة الجون لما أدخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ودنا منها قالت: أعوذ بالله منك فقال لها: **(لقد عذت بعظيم الحقي بأهلك)**.

قال أبو عبد الله: رواه حجاج بن أبي منيع عن جده عن الزهري أن عروة أخبره أن عائشة قالت...

صحيح البخاري، كتاب الطلاق، باب من طلق، وهل يواجه الرجل امرأته بالطلاق؟ (٤٠١/٣)، برقم: (٥٢٥٤).

الأمر الأول: حكمه على صحة هذا الجزء من حديث الزهري من روايته، وأنه لم يرو عنه إلا ابن ابنه، وهذا قرينة تدل على عدم كثرة الآخذين عنه.

الأمر الثاني: قوله بعد الحكم عليه بالجهالة بأنه مقارب الحديث، وهذا دليل على أنه أراد عدم الاشتهار في الأخذ عنه، وإلا لتناقض حكمه فيه توثيقا وتجريحا، ولعل النقاد فهموا منه هكذا؛ وإلا لعقبه ممن نقل عنه قوله هذا، كالحافظ النقاد الذهبي وبين تضارب قوله فيه ولم يحصل منهم هذا.

الأمر الثالث: توثيق الحافظ الشهير أبي الحسن الدارقطني له يدل على معرفة عينه وحاله فارتفع عنه الجهالة المعلومة في الاصطلاح.

الأمر الرابع: تعليق الإمام البخاري له في الصحيح يخرجه عن الجهالة المعهودة عند أهل الفن؛ إذ من المقرر المعلوم بالضرورة، عدم وجود المجاهيل المغمورين في الصحيح، لعلو رتبته في الصحة، وقوة شرط صاحبه في أمور أخرى ليس هذا محل بسطها، وبهذا يتضح مراد الإمام الذهلي في جمعه بين جهالة الراوي والحكم عليه بصحة حديثه وبمقاربة حديثه من حديث غيره، وقد نجد بعض الأئمة كأبي حاتم الرازي يطلق على رواة متفق عليهم بين الشيخين أو من رجال البخاري بالجهالة، وقصدهم في ذلك من لم يرو عنه ثلاثة فأكثر وإن كان في نفسه ثقة ضابطا. والإمام الذهلي من المقلين في إطلاق هذا اللفظ على الرواة.

والإمام أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي المتوفى سنة(٢٧٧).

قال في إسماعيل بن زكريا بن مرة الخلقاني الأسدي أبو زياد الكوفي لقبه شقوصا صالح وحديثه مقارب[١]. وقال في ثوير بن أبي فاختة سعيد بن علاقة الهاشمي أبو الجهم الكوفي. ضعيف مقارب لهلال بن خباب وحكيم بن جبير[٢]. وقال: خلاد بن عيسى الصفار حديثه مقارب[٣]. وقال في عثمان بن أبي العاتكة سليمان الأزدي أبو حفص الدمشقي القاص.

فأما روايته عن غير علي- يعني علي بن يزيد الألهاني- فهو مقارب يكتب حديثه[٤].

فهذه أربعة مواضع وفقت عليها من إطلاق لفظ مقارب الحديث عند الإمام أبي حاتم الرازي مع سعة كلامه على رواة الحديث، وسعة كلامه على علل الروايات، وهو جار على طريقة المحدثين من إطلاق هذا اللفظ على من يعتبر به ويكتب حديثه ويقارن بحديث غيره على أقل التقدير، وترى ذلك نصا في كلامه، ويفهم منه أيضا أن هذا اللفظ مستعمل للتعديل عند جمهور

---

(١) تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر(٢٧٨/١).

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ الذهبي(٦٥٦/١).

(٣) تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر(٦٥/٣).

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(١٦٣/٦).

نقاد الحديث، ولما قال في أبي الجهم الكوفي: ضعيف، ذكر أنه يقارب هلال بن خباب الذي قال فيه الإمام أحمد: شيخ ثقة. وقال فيه يحيى بن معين: هلال بن خباب مدائني ثقة. وقال فيه أبو حاتم الرازي: هلال بن خباب ثقة صدوق[١]، وهذا يؤيد ما ذكرناه من أن هذا اللفظ يطلق على تقوية الرواة واعتبار مروياتهم.

وأما ابن خالته **الإمام الحافظ البحر أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي المتوفى(٢٦١)** فلم أجد له إلا موضعا واحدا من إطلاق هذه العبارة على الرواة بعد طول بحث وتفتيش، وذلك في الوليد بن محمد الموقري قال: ولم يزل حديث الوليد بن محمد الموقري- يعني مقاربا- حتى ظهر أبو طاهر المقدسي لا جزي خيرا. وقال أبو زرعة: فقال له سليمان بن عبد الرحمن وأنا حاضر: ويحك يا أبا طاهر، أهلكت علينا الوليد بن محمد[٢].

وهذا الذي وجدت من إطلاق أبي زرعة لهذا اللفظ على الرواة مع سعة كلامه على رواة الحديث ونقلة العلم، ومشاركته الواسعة في علم العلل، وهو من بحور أئمة العلل والجرح والتعديل.

والإمام الحافظ أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني المتوفى سنة(٣٦٥).

قال في أحمد بن أبي رافع متقارب الحديث، ليست أحاديثه بالمنكرة جدا [٣].

وهذا لفظ من ألفاظ هذا المصطلح بحيث قال: متقارب، وهو معنى مقارب الحديث سواء، وهو واضح من كلامه إذ قال: ليست أحاديثه بالمنكرة جدا، وهو الذي يكتب حديثه ويعتبر به ويقارن مروياته بمرويات غيره، وقد استعمله للتقوية والتعديل، ولم يستعمله للذم والتجريح، وهو جار على سنن أئمة الحديث في إطلاقه على الرواة للتوثيق.

والإمام عبد الغني بن عبد الواحد بن سرور المقدسي المتوفى سنة(٦٠٠).

قال: في إسناد آل سمرة بن جندب إليه وهي نسخة مروية عن سمرة بن جندب رضي الله عنه عن طريق أبنائه وأحفاده مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، قال في "عمدته الكبرى": إسناده مقارب[٤].

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٧٥/٩).

(٢) لسان الميزان للحافظ ابن حجر(٢١٨/٨).

(٣) الكامل لابن عدي(٢٧٧/١).

(٤) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن(٥٩٤/٥).

فترى هنا نوعا آخر من استعمالات هذا اللفظ، وقد يقولون: إسناده مقارب، معناه: أنه يقارب أسانيد الثقات من حيث الثقة والعدالة والضبط، وإن لم يكن مثل أسانيدهم في قوة الضبط لكنه يقاربها، وهذا توثيق ضمني لهذا الإسناد، وفيه كثرة استعمال هذا اللفظ عند المحدثين في مختلف العصور والأزمان.

والإمام الحافظ الجهبذ محمد بن أحمد بن قيماز الذهبي المتوفى سنة(٧٤٨).

روى مرفوعا حديث: (**ألا سألت ربك كملك سليمان فضحك**)[١]. قال: رواه مطين، عن أحمد بن يونس، عن زهير وإسناده مقارب[٢].

فترى الذهبي جار على طريقة المتقدمين في إطلاق هذا اللفظ على التوثيق الضمني، وأنه يقارب أسانيد الثقات فيتقوى بها ويستفيد منها، وإنما يقال هذا إذا كان الإسناد في أقل درجاته أن يكون معتبرا به في المتابعات والشواهد.

والإمام الحافظ الناقد أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي المتوفى سنة(٧٩٥).

ذكر في ليلة القدر حديث:(**اغتسل بين الأذانين وجعل العشاء سحورا**)[٣]. ثم قال: أخرجه ابن أبي عاصم وإسناده مقارب[٤].

ترى الحافظ ابن رجب رحمه الله جار على طريقة السلف في أن هذا اللفظ يطلق للتعديل والاعتبار بالرواة ومروياتهم، ولست هنا بصدد بيان صحة هذه الأسانيد والمرويات أو ضعفها، ولكنني بصدد تأصيلٍ في أن هذا اللفظ عند جمهور المحدثين سواء ضبط بالفتح أو بالكسر فإنه يستعمل في التوثيق والاعتبار، لا في التجريح ورد الآثار.

والإمام أحمد بن حجر الهيتمي المكي المتوفى سنة(٩٩٥).

قال عند حديث عائشة مرفوعا: **"وجعل عشاءه سحورا"**[٥]. رواه ابن عاصم وإسناده متقارب. ولكن يشبه أنه أخذه من الحافظ ابن رجب وإن لم يُحِل إليه[٦].

---

(١) الآحاد والمثاني لأحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني(٢٣٩/٣).
وقال الهيثمي: رواته ثقات. مجمع الزوائد للهيثمي(٣٧١/١٠).

(٢) إثبات الشفاعة للحافظ الذهبي، ص(٦٣-٦٤).

(٣) الصوم والاعتكاف لابن أبي عاصم، ص(١١٧).

(٤) لطائف المعارف فيما للمواسم من وظائف للحافظ ابن رجب، ص(٣٤٣).

(٥) الكامل في الضعفاء لابن عدي(٣٩٢/٢) وحكم عليه بأنه حديث منكر.

(٦) إتحاف أهل الإسلام بخصوصيات الصيام للهيتمي، ص(٢٠٨).

فسواء أخذ من الحافظ ابن رجب أم أطلق من عند نفسه فإن المعنى المراد بيانه حاصل هنا، وهو استعمال هذا اللفظ للتوثيق عند جمهور المحدثين في مر دهورهم المتعاقبة، بحيث المتأخر منهم تابع للمتقدم في هذا.

المطلب الثاني: من أطلقها على الرواة ونقلها عن غيره:

الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى(٢٧٥).

في حال السؤال للإمام أحمد قال: قلت لأحمد: صالح مولى التَّوْأمة؟ قال: لقيه مالك -زعموا- بعد ما كبر. قلت لأحمد: هو مُقارب الحديث؟ قال: أما أنا فأحتمله، وأروي عنه، وأما أن يقوم موضع مجد فلا. هكذا أطلقها أبو دود عند سؤاله لأحمد، وقد نقل هذه العبارة في كتابه سؤالات أبي داود لأحمد في مواضع كثيرة وعدها كلها توثيقا من الإمام أحمد للرواة(١).

والإمام أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي المتوفى سنة(٢٧٩).

وهو من الأئمة الذين نقلوا هذا المصطلح في الرواة كثيرا، وكتابه العلل الكبير الذي رتبه على أبواب الجامع العلامة أبو طالب القاضي، هو عمدة هذا المصطلح، وقاعدته وميدان انطلاقه، وقد ذكر فيه نقلا عن البخاري في إحدى وأربعين موضعا، وقد كان - رحمه الله- يعتمد على البخاري كثيرا في الرجال والعلل، وكثيرا ما يحسن حديث رجل قال فيه شيخه هذه العبارة، وقد أطلق هذه العبارة على بعض الرواة على قلة منه -رحمه الله- مثل قوله في حجاج بن دينار ثقة مقارب الحديث(٢).

فترى استعماله لهذا المصطلح في موطن التعديل والتصحيح، وهو في ذلك سار على طريقة أئمة السلف من المحدثين في اعتبارهم من قيل فيه مقارب الحديث بأنه لا ينزل عن درجة الاعتبار به.

والإمام الحافظ أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني المتوفى سنة(٣٦٥).

قال في أحمد بن محمد بن عمر بن يونس اليمامي: وتكثر عجائب اليمامي هذا، وهو مقارب الحديث، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق(٣).

وقال أيضا: بشر بن رافع مقارب الحديث لا بأس بأخباره، لم أجد له حديثا منكرا(٤).

---

(١) سؤالات أبي داود لأحمد، ص(٢٠٨).

(٢) علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي، ص(٣٩٠).

(٣) الكامل في الضعفاء لابن عدي(١٣/٢).

(٤) الكامل في الضعفاء لابن عدي(٥٦٠/٣).

وهذا الحافظ النقاد البصير كغيره من النقاد في استعمال مصطلح مقارب الحديث لتعديل الراوي واعتبار مروياته ومقارنتها مع مرويات الثقات حتى يعرف مدى قوته وموافقتهم له، ومن كان بهذه المثابة لا يكون مطرح الحديث بالكلية، وهذا الذي تراه في قوله وهو إلى الضعف أقرب، معناه ضعفا معتبرا بحديثه وليس ضعفا كليا، لأن الضعيف بالمرة لا يقال فيه مقارب الحديث في الأصل، لأنه لا يقارِب ولا يقارَب في هذه الحالة.

والإمام أبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين المتوفى سنة (٣٨٥).

حيث قال في حماد بن نجيح: ثقة مقارب الحديث[١].

وذكره نقلا عن البخاري في داود بن الزبرقان: أنه قال فيه: مقارب الحديث[٢].

ونقل عن الإمام أحمد في ترجمة: عبد الله بن يزيد المديني يقال له فنطس، وما أعلم إلا خيرا، حديثه حديث مقارب، قاله: أحمد[٣].

والإمام الحافظ أبو يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي المتوفى سنة(٤٤٦).

قال في داود بن عبد الله الجعفري: مقارب الحديث، يخطئ أحيانا[٤].

ونقل قول البخاري في عبد الرحمن الإفريقي بعد ذكر من ضعفه ومن لينه قال: أما البخاري فيقول: هو مقارب الحديث[٥].

قوله مقارب الحديث يخطئ أحيانا: يبين لك ما سبق ذكره من أن هذا المصطلح يدل على التوثيق والاعتبار بحديث الراوي وكتابته، وهو مذهب جماهير النقاد من أئمة الحديث، وقوله: أما البخاري فيقول: هو مقارب الحديث، فإنه قد فهم منه توثيق البخاري لعبد الرحمن الإفريقي.

والإمام الحافظ محمد بن أحمد بن قيماز الذهبي المتوفى سنه(٧٤٨).

قال في بكر بن سهل الدمياطي: حمل الناس عنه وهو مقارب الحال، وضعفه النسائي[٦]. وقال في عمر بن شقيق البصري: حديثه مقارب[٧].

---

(١) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين، ص(١٢٩).

(٢) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين، ص(٦٦).

(٣) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين، ص(١٢٩).

(٤) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي(٤٢١/١).

(٥) الإرشاد في معرفة علماء الحديث(٤٢٣/١).

(٦) ديوان الضعفاء للحافظ الذهبي، ص(٢٩٣).

(٧) الكاشف للذهبي(٥١٥/١).

ونقل رحمه الله في طلحة بن يحيى بن النعمان بن أبي عياش، إذ قال: وثقه ابن معين.
وقال أحمد وغيره: مقارب الحديث[١].
وهذا النقل عن الأئمة عنده كثير في كتبه في الجرح والتعديل مثل الميزان وغيره، وكذا في سير أعلام النبلاء عدد كبير ممن أطلق عليهم الأئمة هذه العبارة، وإنما هذه إشارة فحسب. فكلها في توثيق نقلة الأخبار، لا في غمز رواة الآثار.
المطلب الثالث: الأئمة الذين نقلوها عن غيرهم:

الإمام أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي المتوفى سنة(٣٢٢).
في كتابه الضعفاء، نقلها عن الإمام أحمد وعن البخاري أمير المؤمنين في الحديث، في عدة مواضع؛ منها: قال: حدثنا عبد الله بن أحمد قال: سمعت أبي يقول: إسماعيل بن زكريا الخلقاني حديثه حديث مقارب[٢].
ونقل أيضا عن الميموني قوله: سمعت أحمد بن حنبل قال: زهير بن محمد مقارب الحديث[٣].

ونقل قول الخليلي في داود الجعفري، إذ قال: وثقه أبو حاتم. وقال الخليلي: مقارب الحديث يخطئ أحيانا[٤].
وقال أحمد بن أصرم: سمعت أحمد بن حنبل، وسئل عن كامل بن طلحة الجحدري، فقال: كان مقارب الحديث[٥].
فتجده في هذه المواضع كلها أنه جار على طريقة المحدثين في استعمال هذا اللفظ للتوثيق والاعتبار بالراوي ومروياته كما رأينا عن الأئمة السابقين.

والإمام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة(٣٢٧).
وقد نقل كثيرا عن الإمام أحمد هذه العبارة في غضون التوثيق للرواة والأمثلة الشاهدة على ذلك كثيرة جدا منها على سبيل التمثيل: قال أبو عبد الله أحمد بن حنبل: الزبير بن عدي ثقة صالح الحديث، مقارب الحديث[٦].

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ الذهبي(١٠/٢).
(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي(٤٤٩/٢).
(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي(١١٨١/٤).
(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي(٩٢/١).
(٥) الضعفاء الكبير للعقيلي(٩/٤).
(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي (٣١٧/٧).

وقال رحمه الله: قال عبد الملك الميموني: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: محمد بن عبد الرحمن بن شيخ مقارب الحديث يروى عنه الليث[١].

وقال البخاري في زهير مثله[٢]. وغيرها من الأمثلة؛ بل كتابه يعد من أهم الكتب التي نقلت هذه العبارة عن الإمام أحمد رحمه الله وقد يقارنها مع توثيق الأئمة الآخرين، وقد يكتفي بها توثيقا عن الإمام أحمد بدون زيادة عليها، وهو جار على طريقة المحدثين في أنها للتوثيق.

والإمام عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي المتوفى سنة(٥٨١).

وقال: قال أبو بكر الأثرم سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: مسلم الأحرد مستقيم الحديث أو مقارب الحديث[٣].

وذلك في معرض التوثيق منه والاستئناس بقول البخاري في توثيقه ولو ضمنيا، بمعنى أنه على أقل درجاته أنه معتبر بحديثه ويقارن بحديث غيره، ولا يكون مطرحا بالكلية في الغالب الأعم.

والإمام الحافظ أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبدالرحمن المزي المتوفى سنة(٧٤٢).

وقد نقل كثيرا هذه اللفظة من باب توثيق الرواة عن الأئمة النقاد، وكتابه تهذيب الكمال مليء بهذا الاستعمال عند الحفاظ، مثل نقله عن البخاري في إسماعيل بن رافع بن عويمر، وقال الترمذي: ضعفه بعض أهل العلم، وسمعت محمدا يقول: هو ثقة مقارب الحديث.

ونقل قول البخاري في أبي ظلال إنه مقارب الحديث[٤].

وهو مقر للأئمة السابقين على أن مقارب الحديث عندهم مستعمل في توثيق الرواة، ونقله قول البخاري في إسماعيل بن رافع بن عويمر: هو ثقة مقارب الحديث، وإقراره عليه أكبر دليل على ما ذكرنا من أنهم متواردون على استعماله للتوثيق جيلا عن جيل، وقرنا عن قرن.

والإمام محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني المتوفى سنة(٧٦٥).

نقل عن الحافظ الذهبي إذ قال: بكر بن سهل الدمياطي، قال الذهبي: مقارب الحديث.

وقال النسائي ضعيف[٥].

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي(٢٠١/٨).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي(٢٠١/٨).

(٣) التهجد لعبد الحق الإشبيلي، ص(١٠٧)، برقم:(٤٥٧).

(٤) تهذيب الكمال لأبي الحجاج المزي(٨٥/٣-٨٨).

(٥) البيان والتعريف لابن حمزة الحسيني(١٠٦/٢- ١٠٧).

ونقله كلام الأئمة وإقراره عليه دليل على جريه على طريقة المحدثين في أن من قيل فيه مقارب الحديث لا ينزل عن درجة من يكتب حديثه ويعتبر به في الغالب الأعم، وقد يتجاذب فيه أنظار النقاد ما بين مضعف وما بين معتبر به في الجملة.

والإمام سراج الدين أبو حفص عمر بن علي المعروف بابن الملقن المتوفى سنة(٨٠٤).

نقلها توثيقا عن العلامة عبد الغني المقدسي في نسخة آل سمرة بن جندب: إسناده مقارب، وحسنه غيره. ثم ذكر تصحيح أو تحسين النووي، وفتح الدين اليعمري إذ قال: هذا إسناد لا بأس به، وهو شيخ له[١].

والإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة(٨٥٢).

نقل عن الحافظ الذهبي قوله في عثمان بن ساج، عن خصيف: لا يتابع[٢]، وهو ابن عمرو، سيأتي، وهو مقارب الحديث. وأراد بقوله سيأتي أنه سيذكره في عثمان بن عمرو بن ساج[٣].

وهو كما ذكرنا من باب تجاذب أنظار النقاد في الراوي أحيانا ما بين مضعف وما بين محسن حاله كما هنا، ترى الحافظ الذهبي يقول: لا يتابع، وابن حجر يخالفه ويقول: وهو مقارب الحديث محسنا لأمره وحاله، ومنه تعلم أن هذا اللفظ يستعمله جمهور النقاد في توثيق الرواة كيفما ضبط بالفتح أو بالكسر.

المبحث الرابع: حالات إطلاق العبارة على الرواة عند المحدثين والاستنتاج منها:

الحالة الأولى: الثقة صحيح الحديث أو صالحه:

وعباراتهم حسب الاستقراء والتتبع من المصادر الأصلية جاءت كالتالي:

هو صحيح الحديث مقارب.

ثقة صالح الحديث مقارب الحديث.

ثقة مقارب الحديث.

مقارب الحديث ثقة.

---

(١) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن(٥٩٤/٥).

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ الذهبي(٨/٣).

(٣) لسان الميزان للحافظ ابن حجر(٣٩١/٥).

وانظر الميزان للذهبي(٤٩/٣).

وهذا النوع عندهم قليل بالنسبة لغيره، فتجد بعض من أطلق عليهم من رجال الشيخين وغيرهما وقد يكون ثقة مجمعا عليه، مثل: معن بن عيسى بن يحيى بن دينار الأشجعي(ع) من رجال الجماعة. حيث أطلق عليه البخاري بأنه مقارب الحديث عن خالد بن أبي بكر كما مر[١].

وذكر الحافظ الذهبي ترجمة الزبير بن عدي الكوفي (ع) قاضي الري. قال: سمع أنسا. وثقه ابن معين، والنسائي، والعجلي. وقال أحمد بن حنبل: ثقة مقارب الحديث[٢].

وقال الحافظ أبو الحجاج المزي: الزبير بن عدي الهمداني اليامي أبو عدي الكوفي قاضي الري(ع) وكان من العباد روى له الجماعة[٣].

أو ممن علق عنه البخاري وهم ثقات حفاظ. مثل عبيد الله بن زياد (خ، ت) الرصافي عن الزهري له عنه نسخة. وقال الدار قطني: هو ثقة. قال الذهبي[٤]: وعلق له البخاري شيئا في الطلاق[٥].

وذكر الحافظ أبو الحجاج المزي: طلحة بن يحيى بن النعمان بن أبي عياش الزرقي الأنصاري المدني سكن بغداد في ربض الأنصار(خ م د س ق) روى له الجماعة سوى الترمذي[٦].

وقال الحافظ الذهبي طلحة بن يحيى (خ، م). عن يونس بن زيد وغيره. وعنه عثمان بن أبي شيبة، وجماعة. وثقه يحيى بن معين وغيره. وقال أحمد: مقارب الحديث. وقال أبو حاتم: ليس بقوي[٧].

وهذا من رجال أصحاب الكتب الستة إلا الترمذي، ومثل هذا لا يكون ضعيفا، بل هو من الثقات الأثبات، ومع ذلك أطلق عليه الإمام أحمد مقارب الحديث.

---

(١) علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي، ص(٢٨٧).

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ الذهبي(٦٨/٢).

(٣) تهذيب الكمال للمزي(٣٣٦/٢٨-٣٣٩).

(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ الذهبي(٣٤٣/٢).

(٥) عن طريق الأوزاعي قال: سألت الزهري أي أزواج النبي صلى الله عليه وسلم استعاذت منه؟ قال: أخبرني عروة عن عائشة رضي الله عنها: أن ابنة الجون لما أدخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ودنا منها قالت: أعوذ بالله منك فقال لها: **(لقد عذت بعظيم الحقي بأهلك)**.

قال أبو عبد الله: رواه حجاج بن أبي منيع عن جده عن الزهري أن عروة أخبره أن عائشة قالت...

صحيح البخاري، كتاب الطلاق، باب من طلق، وهل يواجه الرجل امرأته بالطلاق؟(٤٠١/٣)،برقم: (٥٢٥٤).

(٦) تهذيب الكمال للمزي(٤٤٤/١٣-٤٤٥).

(٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ الذهبي(٦١٨/٣).

الحالة الثانية: الثقة خفيف الضبط حسن الحديث:

وعباراتهم حسب الاستقراء والتتبع من المصادر الأصلية جاءت كالتالي:

إن حديثه لحسن مقارب.

حديثه حسن مقارب.

صالح مقارب الحديث.

مقارب الحديث صالح.

لا بأس به مقارب الحديث.

ليس به بأس وحديثه مقارب.

ليس به بأس ثم قال: حديثه مقارب.

مقارب الحديث لا بأس بأخباره.

مقارب الحديث، ما أرى بحديثه بأسًا.

حديثه حديث مقارب حديث أهل الصدق ما أقل الخطأ فيه.

يحتجون بحديثه وهو مقارب الحديث.

قد حمل الناس عنه وهو مقارب الحديث.

ما أقرب حديثه.

ذكر الحافظ الذهبي محمد بن عبدالرحمن (م، د، س) ابن عنج عن نافع. قال أحمد: مقارب الحديث. وقال أبو حاتم: صالح الحديث، لا أعلم روى عنه غير الليث بن سعد. قال أبو داود: ليث عنه نسخة ستون حديثا[١].

قال الحافظ أبو الحجاج المزي: محمد بن عبد الرحمن بن عنج، ويقال: محمد بن عبد الرحمن بن يزيد بن عنج المدني نزيل مصر(م د س). قال أبو حاتم ابن حبان: محمد بن عبد الرحمن بن يزيد بن عنج من أهل المدينة حدث عن نافع بنسخة مستقيمة، روى له مسلم وأبو داود والنسائي[٢].

الحالة الثالثة: من يحسن حديثه في حالة معينة أو في شيخ معين:

وعباراتهم حسب الاستقراء والتتبع من المصادر الأصلية جاءت كالتالي:

حسن الحديث عن الزهري مقارب الحديث.

حديثه عن شهر مقارب كان يحفظها.

حديثه بالمدينة مقارب وبالعراق مضطرب.

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ الذهبي(٣/ ٦١٨).

(٢) تهذيب الكمال للمزي(٦١٨/٢٥).

مقارب الحديث، يحدث عن فلان.
مقارب ما روى عنه القدماء.
من سمع منه قديمًا سماعه مقارب.
كتبت عنه وهو مقارب.

الحالة الرابعة: من كان فيه ضعف يسير يقوى حديثه بالمتابعات والشواهد:
وعباراتهم حسب الاستقراء والتتبع من المصادر الأصلية جاءت كالتالي:
يقوي أمره ويقول: هو مقارب الحديث.
مستقيم الحديث أو مقارب الحديث.
فإذا حديثه مقارب.
كنت أرى أن فلانا مقارب الحديث.
مقارب الحديث وهو رجل قليل الحديث.
مقارب الحديث لا أعرف له حديثا ليس له أصل، إلا حديث كذا.
مقارب الحديث، يخطئ أحيانا.
حديثه مقارب، وفيه شيء من الخطأ.
كان مقارب الحديث.
ما أعلم إلا خيرا، حديثه حديث مقارب.
حديثه حديث مقارب.
شيخ مقارب الحديث.
حديثه مقارب.
إسناده مقارب.
إسناده متقارب.
وكان إسناده متقاربا.
لم يزل حديثه مقاربًا.
مقارِبٌ الحق.
حديثه حديث مقارب الحق.
مقارب الحال.
حاله مقارب.
مقارب الحال إن شاء الله.
حديثٌ مقارب.

وحديثه مقارب وهو مع ضعفه يكتب حديثه.
قال الخليلي: أبو أويس المدني ابن عم مالك اسمه عبد الله بن عبد الله.
وهو مقارب الأمر ليس له في الفقه رتبة لكنه معدود في المحدثين(١).
ذكر الحافظ الذهبي داود بن عبدالله (ق) بن أبى الكرام: محمد بن علي بن عبدالله بن جعفر بن أبى طالب الجعفري، أبو سليمان المدني. عن مالك. وابن أبى يحيى وعنه أبو حاتم وتمتام. وثقه أبو حاتم. وقال الخليلي: مقارب الحديث، يخطئ أحيانا. وقال العقيلي: في حديثه وهم(٢).

الحالة الخامسة: من كان فيه ضعف كثير، فهذه الحالة أقل الأحوال ورودا عنهم:
وعباراتهم حسب الاستقراء والتتبع من المصادر الأصلية جاءت كالتالي:
مقارب الحديث وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق.
مجهول مقارب الحديث - يعنون به الشهرة أحيانا-.
مقارب الحديث مع ضعف كثير.
مقارب الحديث ولكنه ليس ينشرح الصدر له.

الاستنتاج من هذه الإطلاقات:
فكل هذه الحالات أطلقت للتوثيق، وأن كل من نقل عن الأئمة الذين أطلقوا هذه العبارة على الرواة فإنما حكى عنهم في باب التوثيق لا في باب التجريح. ولذلك تجدهم يقولون وثقه فلان وقال: مقارب الحديث، وفهمهم حجة على من خالفهم وعدها من التجريح، وعندما ينقل ابن أبي حاتم عن الإمام أحمد قوله في إسماعيل السدي: مقارب الحديث صالح.
إنما نقله في معرض التوثيق لا التجريح، فليعلم اصطلاح الأئمة في هذا(٣).
ولقد قال الإمام أحمد - رحمه الله-: حماد بن نجيح ثقة مقارب الحديث.
قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عن حماد بن نجيح، فقال: لا بأس به. ذكره أبي عن إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين أنه قال: حماد بن نجيح ثقة(٤).
وليتأمل في هذا الإطلاق من الإمام أحمد، - بل وهكذا غيره ممن أطلق العبارة من الأئمة-، وليقارن بينه وبين توثيق الأئمة الآخرين من أقرانه، وما فهمه ابن أبي حاتم من عباراتهم، مع

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي(٢٨٧/١).
(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ الذهبي(١٠/٢).
(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٤٩/٣).
(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(١٨٤/٢).

اختلاف ألفاظهم، وكذا ما فهمه أبو داود في سؤالاته للإمام أحمد، وما فهمه الترمذي في أسئلته للإمام البخاري فكل ذلك وغيره إنما استعمل للتوثيق لا للتجريح.

وأما الحالة الأخيرة من حالات إطلاق هذه العبارة، فهي من أقل الأحوال ورودا عنهم، ومع ذلك فهي تحتمل الاعتبار بالراوي وكتابة حديثه ولا تعني السقوط والإطراح بالكلية إلا نادرا جدا نراهم يطلقونها على بعض المتهمين بالكذب.

المطلب الأول: المرتبة الدقيقة للعبارة عند من عدها من التوثيق:

وقد قارنها ابن الصلاح المتوفى سنة(٦٤٣) بالوسط حيث قال يقال: "فُلَانٌ قَدْ رَوَى النَّاسُ عَنْهُ، فُلَانٌ وَسَطٌ، فُلَانٌ مُقَارَبُ الْحَدِيثِ، وفلان ما أعلم به بأسا[١].

وقال برهان الدين الأبناسي الشافعي المتوفى سنة(٨٠٢). معلقا على كلام ابن الصلاح أعلاه: وهذه الأربعة من الرتبة الرابعة من التوثيق وهي الأخيرة[٢].

وقال الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن حسين العراقي المتوفى سنة (٨٠٦): قولهم فلان روى عنه الناس، وفلان وسط، وفلان مقارب الحديث، وفلان ما أعلم به بأسا، وهذه الألفاظ الأربعة من الرتبة الرابعة وهي الأخيرة من ألفاظ التوثيق[٣].

وقال الحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى سنة (٩٠٢): إن من قيل فيه هذه العبارة فهو وسط لا ينتهي إلى درجة السقوط، ولا الجلالة، وهو نوع مدح[٤].

وهو الذي يُحْتَمَلُ في الرواية عنه ولا يقوم موضع المجد. قال الإمام أحمد في صالح مولى التوأمة: قال أبو داود قلت: هو مقارب الحديث؟ قال: أما أنا فأحتمله، وأروي عنه، وأما أن يقوم موضع المجد، فلا [٥].

فهذا كله في أصل إطلاق العبارة، وإلا قد يكون من أطلق عليه ثقة مجمعا عليه، مثل: الزبير بن عدي الكوفي، ومعن بن عيسى من رجال الجماعة، وإذا ضم هذا إلى كلام السخاوي مع ما سبق من تقسيمات حالات إطلاق العبارة عند المحدثين تكونت لدينا صورة كاملة عن هذه العبارة علوا ونزولا ووسطا.

وقال محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن رُشيد الفهري المتوفى سنة(٧٢١): أي ليس حديثه بشاذ ولا منكر[٦].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح، ص (١٢٧).

(٢) شذا الفياح من علوم ابن الصلاح لبرهان الدين الأبناسي(٢٧١/١).

(٣) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي، ص(١٦١).

(٤) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي(٢٨٣/٢-٢٨٤).

(٥) سؤالات أبي داود للإمام أحمد، ص(٢٠٨).

(٦) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي(٢٨٣/٢-٢٨٤).

والمتأمل في حلات إطلاق الأئمة هذه العبارة على الرواة يجد أنه لم يكن على هذا الإطلاق الذي أطلقه ابن رشيد، وقد وجد منهم من وسم بهذا الوسم وهو متهم بالكذب، ولكن ما ذهب إليه ابن رشيد هو الأغلب الكثير من إطلاقهم لمن تتبع ذلك في تراجمهم.

وقال العلامة عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي المتوفى سنة(٥٨٢): عندما نقل قول البخاري في أبي ظلال: بأنه مقارب الحديث. قال: يريد أن حديثه يقرب من حديث الثقات، لا بأس به[١].

وقال الشيخ محمد عوامة: فيستفاد من تصرفات البخاري: أن "مقارب الحديث"، ليس بحديثه بأس"، " صدوق"، مرتبة واحدة عنده رحمه الله تعالى، وثلاثتها من مراتب التعديل، لا كما استنتجه المعلق على العلل الكبرى(٩٧٠/٢) [٢].

وقال بعض المعاصرين: وقع استعمال هذه العبارة في كلام أحمد بن حنبل، والبخاري، وهي عبارة تعديل وقبول، تساوي مرتبة (حسن الحديث)، على هذا دلَّ استقراء أحوال من قيلت فيه، على قلة ذلك في كتب الجرح والتعديل[٣].

وفي هذا نظر من جهتين:

الجهة الأولى: أن بعض من قيل فيهم هذه العبارة لا يصلح الاحتجاج به عند النقاد. مثل: محمد مولى المغيرة بن شعبة قال فيه البخاري: مقارب الحديث، وهو مجهول الحال. ومثل: داود بن الزبرقان، قال فيه البخاري: مقارب الحديث، وهو متروك بل كذبه الأزدي. وغير ذلك مما يخالف هذا الاستقراء المذكور.

الجهة الثانية: قوله على قلة ذلك في كتب الجرح والتعديل، بل استعمل هذا المصطلح بشكل واسع في كتب المصلح والجرح والتعديل والعلل والتاريخ بحيث نجد أن من قال فيهم الإمام البخاري فقط هذا المصطلح أكثر من أربعين رجلا، عدا من أطلق عليهم الأئمة الأخرون كما رأينا في هذه الدراسة الأئمة الذين استعملوا هذا المصطلح عبر العصور المتفاوتة، ومثل هذا لا يقال فيه قليلا. ولعل هذه الدراسة ستكشف لثام هذه العبارة كشفا أدق من هذا عند أئمة الحديث رحمهم الله.

وقد سوىَّ العلامة أبو الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي المتوفى سنة(١٣٠٤) بين: مقارب الحديث بفتح الراء وكسرها، وبين جيد الحديث، وحسن الحديث، وصويلح إن شاء الله، وأرجو أنه ليس به بأس[٤].

---

(١) التهجد لعبد الحق الإشبيلي، ص(١٠٧)، برقم: (٤٥٧).

(٢) انظر تعليقه على الكاشف للذهبي(٣٨٤/٢).

(٣) الخلاصة في علم الجرح والتعديل لعلي بن نايف الشحود، ص(٤٥٤).

(٤) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للكنوي، ص(١٥٠).

وعدها محمد مرتضى الحسيني الزبيدي المتوفى سنة(١٢٠٥): في المرتبة الثالثة من مراتب التعديل حيث قال: ويليها محله الصدق، روي عنه، شيخ يروى حديثه يعتبر به، وسط، صالح الحديث، مقارب الحديث، جيد الحديث، حسن الحديث[١].

وعزا محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الأمير الصنعاني المتوفى سنة(١١٨٢هـ) إلى المحدثين أنهم جعلوها من العبارات التي تحتمل الصحة والحسن: حيث ذكر عن أبي داود قوله: إن ما سكت عنه من الحديث فإنه صالح، وجعلوا هذه العبارة تحتمل الصحة والحسن، "أو محله الصدق، أو شيخ، أو وسط، أو شيخ وسط، أو مقارب الحديث، أو نحو ذلك" بفتح الراء وكسرها كما قال الزين[٢].-يعني العراقي-.

ويلاحظ أنه سوى بين صالح الحديث وبين هذه العبارات التي قرنها بها، وهذا من أكبر الأدلة على اعتبار الأئمة لهذا المصطلح بأنه من مصطلحات التعديل.

وقال العلامة بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي المتوفى سنة(٧٩٤)-رحمه الله-:

(قوله) "مقارب الحديث" لم يوضح حكمه، وقد استعمله البخاري في التعديل. قال الترمذي في جامعه في باب الأذان: "وعبد الرحمن بن زياد الإفريقي ضعفه القطان وغيره، لكن رأيت محمد بن إسماعيل يقوي أمره ويقول: هو "مقارب الحديث". قال: قال الحافظ سعد الدين الحارثي " هو بكسر الراء من القرب ضد البعد، روايته تقارب رواية الثقات ولا تخالفها، وذلك نوع مدح"[٣].

وقد عدها العلامة ملا علي القاري المتوفى سنة(١٠١٤) من ألفاظ التعديل حيث قال: (فلان شيخ، ويُرْوَى حديثُه، ويُعْتَبرُ به)، ونحو ذلك من العبارات كشيخ وسط، أو صالح، أو مقارب الحديث بفتح الراء، وكسرها، أو جيد الحديث[٤].

وقال الدكتور ماهر بن ياسين الفحل: (مقارب الحديث) ، بفتح الراء معناه أن غيره يقاربه، وبالكسر هو يقارب حديث غيره، وهما على معنى التعديل سواء بفتح الراء أو كسرها، وهي عند الإمام البخاري والترمذي من ألفاظ تحسين حديث الرجل[٥].

وقال الشيخ الألباني-رحمه الله- في أثناء حديثه على علة حديث: وإنما العلة من أبي ظلال-واسمه هلال القسملي-؛ وكلمات سائر الأئمة تدور على تضعيفه، اللهم! إلا ما ذكره الحافظ في

---

(١) بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب للزبيدي، ص(٢٠٣).

(٢) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للأمير الصنعاني(١٩٠/١).

(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي(٤٣٥/٣- ٤٣٦).

(٤) شرح شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لملا علي القاري، ص(٧٢٩).

(٥) بحوث في المصطلح للدكتور ماهر بن ياسين الفحل، ص(٣٥٦).

"التهذيب" عن البخاري أنه قال فيه :"مقارب الحديث"! وهذا ليس نصًا في التوثيق، ولا سيما وقد قال فيما ذكره الحافظ أيضًا: "عنده مناكير". ورواه العقيلي في "الضعفاء" عن البخاري، إذا عرفت هذا؛ فلا أدري ما هو عمدة الحافظ المنذري في قوله في "الترغيب" "وأبو ظلال؛ اسمه: هلال بن سويد -أو ابن أبي سويد-؛ وثقه البخاري، وابن حبان. وأما توثيق البخاري الذي حكاه المنذري؛ فلا أعرف له وجهًا إلا أن يكون قول البخاري :"مقارب الحديث" عند المنذري هو بمعنى: ثقة، وهذا هو الوجه؛ فقد نقل الترمذي في "سننه" عن البخاري أنه قال في بعض الرواة: "ثقة مقارب الحديث". ولكنه على كل حال ليس هو كقوله في الراوي: "ثقة"، بل هو دونه في المرتبة، ولذلك؛ نصوا في علم المصطلح على أن قولهم: "مقارب الحديث" كقولهم: "صالح الحديث" و"شيخ وسط"، ونحو ذلك، وذلك في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل والتوثيق عندهم. فإذا كان هذا المعنى هو عمدة المنذري فيما نسبه للبخاري من التوثيق؛ فلا يخلو الأمر من تساهل(١).

وقول الشيخ الألباني: وأما توثيق البخاري الذي حكاه المنذري؛ فلا أعرف له وجهًا إلا أن يكون قول البخاري: "مقارب الحديث" عند المنذري هو بمعنى: ثقة، وهذا هو الوجه؛ ومن هنا يظهر لنا أن الأئمة فهموا من هذا الاصطلاح التوثيق.

وقال الحافظ محمد بن عبد الرحمن المباركفوري المتوفى سنة(١٣٥٣)- رحمه الله-: (مقارب الحديث) هذا من ألفاظ التعديل (٢).

وقال الحافظ محمد بن عبد الرحمن المباركفوري أيضا نقلا عن الذهبي في ترجمة عبد الله بن محمد بن عقيل -الذي قال فيه البخاري مقارب الحديث- بعد ذكر أقوال الجارحين والمعدلين فيه: حديثه في مرتبة الحسن(٣).

قال: فالراجح المعول عليه هو: أن حديث علي بن أبي طالب المذكور- يعني حديث (مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم)- الذي رواه عبد الله بن محمد بن عقيل حسن يصلح للاحتجاج، وفي الباب أحاديث أخرى كلها يشهد له(٤).

فهذا نموذج تطبيقي من الحافظ المباركفوري بأن من قيل فيه هذه العبارة حديثه في مرتبة الحسن الصالح للاحتجاج به، وهذا فهم تطبيقي دقيق منه ببيان المراد من هذا المصطلح عند الأئمة النقاد.

---

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة للشيخ الألباني(١١/٣٠٠- ٣٠٣)، حديث رقم:(٥١٨٦).

(٢) انظر مقدمة تحفة الأحوذي(١/٣٩٦- ٣٩٧).

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (٢/٤٨٥).

(٤) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي للحافظ محمد بن عبد الرحمن المباركفوري(١/٣٧- ٤٠).

وقال الدكتور نور الدين عتر المتوفى سنة (١٤٤٢): قولهم: "مقارب الحديث" بفتح الراء وكسرها من صيغ التعديل على الصحيح. والمعنى على الفتح أن حديث غيره يقارب حديثه، والمعنى على كسر الراء أن حديثه يقارب حديث غيره. وهو من المرتبة السادسة، ومثله في الرتبة: "ما أقرب حديثه"[١].

وقد رأينا في المرتبة الدقيقة لهذه العبارة بأن الأئمة عدوها في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل، وهنا ترى الدكتور نور الدين يعدها في المرتبة السادسة، والمعروف هو ما سبق أنها من عبارات المرتبة الرابعة.

وقال الدكتور بشار عواد معروف وشعيب الأرنؤوط: وعبارة (مقارب الحديث) للحسن الحديث[٢].

وفي التحقيق: أن هذا التقرير منهما أغلبي؛ لأننا وجدنا من وسم بهذه العبارة وحديثه أنزل من الحديث الحسن لغيره، ولكن عبارتهما جارية في مضمار عبارات أئمة السلف في مؤدى هذا اللفظ سواء بكسر الراء أم بفتح الراء.

وهذا الذي رأيناه فيما سبق عن الأئمة الفحول يكاد يكون منهم إجماعا أو اتفاقا في دلالة لفظ مقارب الحديث بأنه للتوثيق لا للتجريح، وهذا هو مؤدى اللفظ لغة واصطلاحا، وخالف في ذلك بعض أئمة اللغة كما سبق، وبعض متأخري أئمة الحديث وعدوها للتجريح.

المطلب الثاني: من عدها من ألفاظ التجريح من الأئمة:

أورد شمس الدين ابن الجزري المتوفى سنة(٨٣٣) لفظ مقارب الحديث في ألفاظ التجريح وعقبه الحافظ السخاوي وقال: وإيراد الناظم لها في ألفاظ التجريح شيء قد انفرد به عن ابن الصلاح ومن تبعه، إذ هي في المرتبة الأخيرة من التعديل، وصنيع البخاري وتبعه الترمذي يؤيده، ولا فرق في ذلك بين ضبطها بكسر الراء وفتحها، كما ذهب إليه غير واحد، بل المعنى يقارب الناس في حديثه ويقاربونه أي: فليس حديثه شاذا، ولا منكرا، واقتصر بعضهم على الكسر، ولعله تبع الجوهري فإنه قال: بكسر الراء وسط بين الجيد والرديء، قال: ولا تقل: "مقارب " يعنى بالفتح. قال شيخنا: "يعني الحافظ ابن حجر" وحينئذ يبقى من باب الجرح ولعل هذا هو سلف الناظم[٣].

والأصح أن كلا الضبطين الفتح والكسر يعطيان معنى واحدا وهو التوثيق، وهذا الذي عليه جماهير النقاد من المحدثين كما سلف الحديث عنهم في المباحث السابقة، وهو الذي يدل عليه

(١) منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر، ص(١١٣).

(٢) تحرير تقريب التهذيب للدكتور بشار عواد معروف وشعيب الأرنؤوط(٤١/١).

(٣) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية للحافظ السخاوي، ص(١٢٤).

تصرفاتهم في إطلاقهم على الرواة منهم الحافظ ابن حجر نفسه، وما كانوا يقصدون به معنى الذم، وإنما يعنون به المدح، بل حتى أطلقوه على بعض من أخرج لهم أصحاب الكتب الستة، فكيف يكون ذلك دوما في التجريح، نعم فبعض من أطلق عليهم هذا اللفظ قد يكون ضعيفا ضعفا بينا عند النقاد، ولكن الغالب على من أطلق عليه فإنه لا ينزل عن درجة الاعتبار به وكتابة حديثه ولا يكون ساقطا أو مطرحا.

وعدها العلامة محمد بن إبراهيم ابن جماعة الكناني المتوفى سنة(٧٣٣) في أول مراتب التجريح حيث قال: بعدما نقل عن ابن أبي حاتم قوله: أما ألفاظ الجرح فمراتب: أولها أدناها لين الحديث فهذا يكتب حديثه وينظر اعتبارا، قلت: ومثله مقارب الحديث مضطرب أو لا يحتج به أو مجهول[١].

وهذا يشبه ما قاله الحافظ الذهبي: (فآخِرُ مراتب الحَسَنِ هي أول مراتب الضَّعيف)[٢].

ولكن يبقى الإشكال بجعله في مراتب التجريح أساسا؛ فهذا مخالف لفهم جمهور المحدثين المتقدمين الذين استعملوا هذا اللفظ في الرواة في حالة التعديل لا التجريح، وفهمهم حجة على المتأخرين؛ لأن المتأخرين إنما يستنتجون من فهومهم وتصرفاتهم القواعد والضوابط الحديثية التي نراها اليوم في كتب المصطلح، إلا إذا عنى ابن جماعة أن آخر مرتبة من قيل فيه مقارب الحديث يكون مثل من قيل فيه: لا يحتج به، فهذا صحيح لا إشكال فيه، لأن بعض من أطلق عليهم مقارب الحديث يصل إلى هذه المرتبة في النزول والضعف.

وعدها أحمد القسطلاني المتوفى سنة(٩٢٣) في المرتبة الثالثة من مراتب التجريح. حيث قال: ولألفاظ التجريح مراتب: أدناها لين الحديث يكتب وينظر اعتبارا، ثانيها ليس بقوي ليس بذاك، ثالثها مقارب الحديث أي رديئه[٣].

وعدها أبو الطيب محمد صديق بن حسن خان القنوجي المتوفى سنة(١٣٠٧) في المرتبة الثالثة من ألفاظ التجريح أيضا إذ قال: ولألفاظ التجريح أيضا مراتب: أدناها لين الحديث، يكتب وينظر اعتبارا، ثانيها ليس بقوي وليس بذاك، ثالثها مقارَب الحديث أي رديئه، رابعها المتروك[٤].

(١) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي لابن جماعة الكناني، ص(٦٥).

(٢) الموقظة في علم مصطلح الحديث للحافظ الذهبي، ص(٣٣).

(٣) الإرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني(١٦/١).

(٤) الحطة في ذكر الصحاح الستة لصديق حسن خان القنوجي، ص(٦٩).

فقد خالف الشيخان هنا المحققين من أهل الفن في مسألتين:

المسألة الأولى في الضبط: حيث إن التحقيق يقتضي تسوية الفتح والكسر في التوثيق، وهما يجعلان الفتح للتجريح مطلقا تبعا لبعض أئمة اللغة؛ وهذا خلاف ما عليه أهل التحقيق من أئمة الحديث، كما رأينا فيما سبق من مذاهبهم.

المسألة الثانية: جعلهما في أسوء مراتب التجريح، حيث قرنه أحدهما بالمتروك، وهذا يخالف مذهب المحدثين من الأئمة النقاد الذين أطلقوا هذه العبارة، فهم إنهما أطلقوها للتوثيق لا للتجريح قطعا؛ فكيف يجعل هذا المصطلح في أردء مراتب التجريح.! بل هذا الضبط أعني بالفتح هو أقوى من الضبط بالكسر؛ كما سلف عن العلامة ابن الملقن رحمه الله. وأن حالة الضعف الشديد للراوي عند إطلاق هذه العبارة عليه في أقل الأحوال عند الأئمة، ولذلك البقاء على الأكثر المشهور تبعا للمحققين أولى في التحقيق من النزول إلى القليل أو النادر.

الخاتمة:

انتهيت من دراستي لدلالة مصطلح مقارب الحديث عند المحدثين دراسة تأصيلية إلى جملة من النتائج والتوصيات أهمها الآتي:

أ-النتائج:

١- أن دلالة لفظ مقارب الحديث عند المحدثين تدل على التعديل للراوي.

٢- أن بعض الأئمة أطلق لفظ مقارب الحديث على رجال ممن أخرج لهم أصحاب الكتب الستة.

٣- أن ضبط لفظ المقارب بالفتح والكسر سواء عند جماهير المحدثين المتقدمين.

٤- أن الحافظ ابن الملقن اعتبر الفتح أقوى من الكسر خلافا لأئمة اللغة الذين اعتبروا الفتح دلالة على الرداءة والضعف، والجمهور من المحدثين المحققين على تسوية الضبطين في التوثيق.

٥- أن المرتبة الدقيقة لهذا المصطلح عند المحققين من أئمة الحديث هي المرتبة الرابعة والأخيرة من مراتب التوثيق، مع أن بعض أئمة لحديث أطلقه على من كان ضعفه شديدا، وذلك نادر قليل جدا.

٦- أن نشأة هذا المصطلح كان في القرن الثاني الهجري، حيث استعمله الإمام مالك بن أنس المتوفى سنة(١٧٩) من الهجرة، مما يدل على عراقة هذا الاصطلاح وبعده التراثي.

٧- أن أكثر الأئمة إطلاقا لهذا اللفظ على الرواة هو الإمام البخاري، وفي المرتبة الثانية الإمام أحمد بن حنبل، واستمر استعماله إطلاقا على الرواة ونقلا عن الأئمة السابقين إلى القرن الخامس عشر الهجري.

٨- أن القرن الثالث الهجري هو أكثر قرن استعمل فيه هذا الاصطلاح في توثيق الرواة.

٩- أن هذا المصطلح له أربع حالات إجمالا: حالة للتوثيق بالإجماع، وحالة للتحسين، وحالة لمن يصلح للاعتبار وكتابة حديثه، وحالة للضعف الشديد للراوي.

١٠- ذهب بعض الأئمة المتأخرين مثل: ابن جماعة وابن الجزري والقسطلاني ومحمد صديق بن حسن خان إلى اعتبار هذا المصطلح من عبارات التجريح اتباعا لبعض أئمة اللغة وخلافا لجماهير المتقدمين من أئمة الحديث في اعتبارهم له توثيقا وهو الراجح في المسألة، خلافا لقول المتأخرين.

ب-التوصيات:

أوصي الباحثين المختصين في الحديث النبوي وعلومه بالآتي:

١- تخريج مرويات من قيل فيه هذا المصطلح حتى نعرف درجته الدقيقة عن طريق حديثه وموافقته للثقات أو موافقتهم له أو مخالفته لهم ومخالفتهم له، وهذا مما يثري البحث العلمي ويؤدي إلى الأصالة والجدة.

٢- دراسة الرواة الذين قيل فيهم هذا المصطلح وهم من رجال الكتب الستة أو من رجال الشيخين أو أحدهما مع بيان الحال التي قيل فيها هذا المصطلح، للتأكيد على أن هذا المصطلح في الأصل عند المحققين من اصطلاحات التوثيق للرواة.

٣- دراسة من قيل فيهم هذا المصطلح وفيهم ضعف شديد؛ مع بيان منهج قائله أمن المعتدلين أو من المتشددين أو من المتساهلين أو من لم يعرف منهجه من حيث الجرح والتعديل، أو من المتأخرين الذين هم في الغالب يستنتجون أحكامهم من استقراء كلام السابقين.

فهرس المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

الآحاد والمثاني لأحمد بن عمرو بن الضحاك أبو بكر الشيباني، تحقيق د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، الناشر دار الراية، - الرياض، سنة النشر ١٤١١ هـ - ١٩٩١م.

إتحاف أهل الإسلام بخصوصيات الصيام لأحمد بن حجر الهيتمي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطاء، مكتبة طيبة - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ -١٩٩٠م.

إثبات الشفاعة للذهبي، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، مكتبة أضواء السلف- الرياض- الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.

الإرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق- مصر- الطبعة السابعة ١٣٢٣ هـ.

الإرشاد في معرفة علماء الحديث لخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني أبو يعلى، تحقيق: د. محمد بن سعيد بن عمر بن إدريس، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

بحوث في المصطلح للدكتور ماهر الفحل، المكتبة الشاملة الإصدار الثالث.

البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي المعروف بابن الملقن، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبدالله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض- السعودية سنة النشر ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثانية١٤٠٨هـ.

تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، تحقيق: علي هلال، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م، مطبعة حكومة الكويت.

تاريخ أسماء الثقات للحافظ أبي حفص عمر بن شاهين، تحقيق: صبحي السامرائي، الناشر الدار السلفية حولي - شارع تونس مقابل محافظة حولي، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.

تحرير تقريب التهذيب للدكتور بشار عواد معروف وشعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.

تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، للحافظ محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية - بيروت، بدون.

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، بدون.

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: نظر بن محمد الفريابي، مكتبة الكوثر، الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ.

التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ١٩٦٩م.

تهذيب التهذيب لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، الناشر: دار الفكر - بيروت.

تهذيب الكمال للحافظ أبي الحجاج يوسف بن الزكي المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.

توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار لأبي إبراهيم محمد بن إسماعيل المعروف بالأمير الصنعاني، تحقيق: أبي عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

الجامع الصحيح للإمام البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ومكتبتها بالقاهرة، الطبعة الأولى١٤٠٠هـ.

الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، الطبعة الأولى بمطبعة دائرة المعارف بحيدر آباد الدكن الهند١٣٧١هـ-١٩٥٢م.

الحطة في ذكر الصحاح الستة لأبي الطيب السيد صديق حسن القنوجي، دار الكتب التعليمية - بيروت، الطبعة الأولى١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

الخلاصة في علم الجرح والتعديل، جمع وإعداد الباحث في القرآن والسنة علي بن نايف الشحود، مكتبة الشاملة الإصدار الثالث.

ديوان الأدب للفارابي، تحقيق: أحمد عمر مختار، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

ديوان الضعفاء والمتروكين للذهبي، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة -مكة المكرمة، الطبعة الثانية.

الرفع والتكميل في الجرح والتعديل لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثالثة١٤٠٧هـ.

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة لمحمد ناصر الدين الألباني، دار المعارف- الرياض - المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

سؤالات ابن محرز عن ابن معين لأحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، وغزوة بدير، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق د. زياد محمد منصور، الناشر مكتبة العلوم والحكم، مكان النشر المدينة المنورة، سنة النشر١٤١٤ هـ.

سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ -١٩٨٤م.

شرح شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لملا علي القاري، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار القلم دمشق.

الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح لإبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين الأبناسي، تحقيق: صلاح فتحي هلل، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

الصحاح لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم بالملايين، بدون.

صحيح مسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.

الصوم والاعتكاف لأحمد بن عمرو بن الضحاك ابن أبي عاصم، تحقيق د. عبد الله التوراتي، دار نقطة للنشر والتوزيع، سنة النشر١٤٤٥ هـ -٢٠٢٣م.

العرف الشذي شرح سنن الترمذي لمحمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي، تحقيق محمود أحمد شاكر، المدقق مؤسسة ضحى للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

علل الترمذي الكبير رتبه على كتب الجامع، أبو طالب القاضي، تحقيق: السيد صبحي السامرائي وآخرين، دار عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت- الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ -١٩٨٩م.

الغاية في شرح الهداية في علم الرواية للحافظ السخاوي، تحقيق: أبي عائش عبد المنعم إبراهيم الناشر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث سنة النشر ٢٠٠١م.

فتح الباري للحافظ ابن حجر، تحقيق: العلامة عبد العزيز ابن باز، دار المعرفة بيروت لبنان بدون.

فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي، تحقيق: عبد الكريم بن عبد الله الخضير، ومحمد بن عبد الله الفهيد، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى١٤٢٦ هـ.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة لمحمد بن أحمد الذهبي الدمشقي، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علو - جدة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

الكامل في الضعفاء لابن عدي الجرجاني تحقيق: د. سهيل الزكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ -١٩٨٨م.

كتاب التهجد لعبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي، تحقيق: مسعد بن عبد الحميد السعدني وغيره، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٤١٥ هـ ١٩٩٤م.

كتاب الضعفاء الكبير لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع- الرياض، الطبعة الأولى١٤٢٠ هـ -٢٠٠٠م.

لسان العرب لابن منظور الإفريقي دار المعارف تاريخ الطبعة بدون.

لسان المحدثين(مُعجم يُعنى بشرح مصطلحات المحدثين القديمة والحديثة ورموزهم وإشاراتهم وشرحِ جملة من مشكل عباراتهم وغريب تراكيبهم ونادر أساليبهم)، لمحمد خلف سلامة.

لسان الميزان للحافظ ابن حجر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة اعتنى بإخراجه ابنه سليمان، مكتب المطبوعات الإسلامية بدون.

لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف للحافظ ابن رجب، تحقيق: ياسين محمد السواس، دار ابن كثير -دمشق- بيروت، الطبعة الخامسة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الفكر بيروت، سنة الطبع ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢م.

مقدمة ابن الصلاح تحقيق: د. نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر بيروت- لبنان، بدون.

منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر، دار الفكر دمشق-سورية، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ -١٩٩٧م.

المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي لمحمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر - دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ.

الموقظة في علم مصطلح الحديث للحافظ الذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى ١٤٠٥م.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة بيروت- لبنان بدون.

النكت على مقدمة ابن الصلاح لبدر الدين الزركشي، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، مكتبة أضواء السلف- الرياض-، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.